مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

# تقييم آثار التغير المناخي على الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

نوفمبر ٢٠١٦

# جدول المحتويات


١. مقدمة ..... 1

١.١ الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ..... 1

٢. الآثار الاقتصادية لتغير المناخ..... 2

٣. وضعية الدول الأعضاء إزاء غازات الدفيئة..... 2

٤. مؤشرات الأداء البيئي و خطر المناخ..... 4

٤.١ مؤشر الأداء البيئي ..... 4

٤.٢ مؤشر خطر المناخ العالمي..... 4

٥. الخطوات التالية ..... 7

# تقييم آثار التغير المناخي على الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

## ١. مقدمة

التغير المناخي يشير إلى ''أي تغير في المناخ على مر الزمن، سواء بسبب التغيرات الطبيعية أو نتيجة النشاط الإنساني''[١]. ويعتبرالموضوع الأكثر رواجا على جدول أعمال كل المؤتمرات الدولية الكبرى. وتعني عبارة ''المناخ'' بباسطة ''مستوى الطقس'' في مكان ما والذي يمكن أن يكون منطقة أو بلدا أو مدينة ويتضمن أنماط درجة الحرارة والتساقطات (الأمطار أو الثلوج)، والرطوبة والرياح و الفصول، التي تلعب دورا أساسيا في تشكيل النظم البيئيةالطبيعية، والاقتصادات والثقافات الإنسانية التي تعتمد عليها. فتغير المناخ هو تغير التوزيع الإحصائي لهذه الأنماط المناخية عندما يستمر هذا التغير لفترة طويلة من الزمن.

ويلخص الشكل ١ الدورة الكاملة للسبب والنتيجة بين تغير المناخ والتنمية المستدامة (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠١). ويؤدي كل مسار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الذي تسببه قوى السكان والاقتصاد والتكنولوجيا، والحوكمة) إلى ارتفاع مستويات مختلفة من انبعاثات غازات الدفيئة. وتؤثر هذه الظواهر على مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتحتاج البلدان إلى اتخاذ التدابير في الوقت المناسب للحد من تأثير تغير المناخ على اقتصاداتها من خلال برامج التكيف والتخفيف. ويقلل التكيف من تأثير ضغوط المناخ على النظم البشرية والطبيعية، في حين يخفض التخفيف أو يمنع انبعاث غازات الدفيئة.

**شكل 1 : الصلة بين التغير المناخي والتنمية المستدامة**

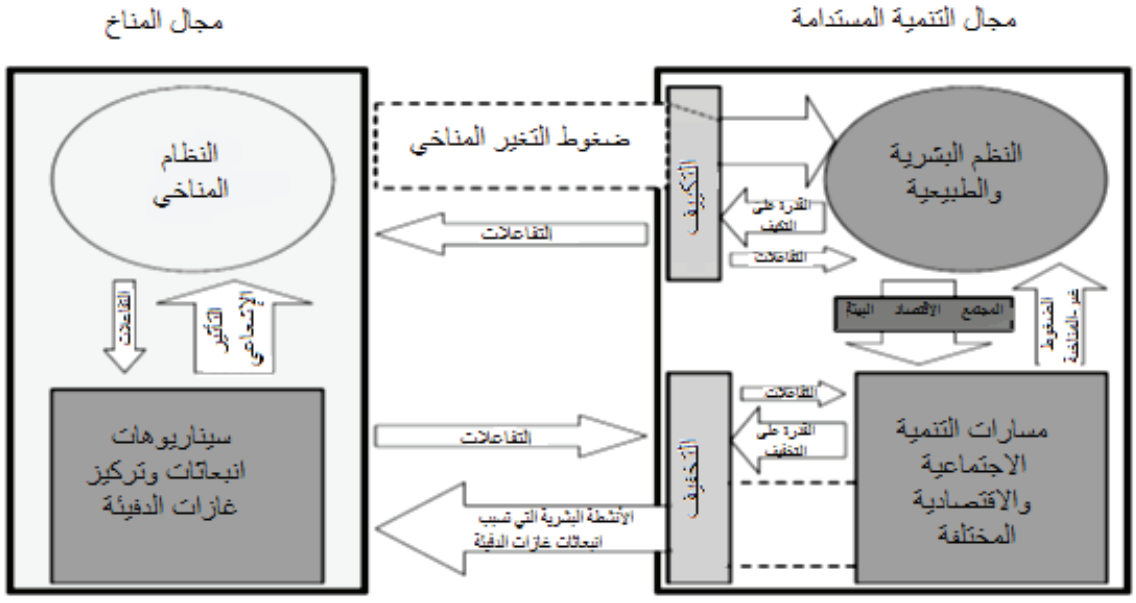


**المصدر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2001**

وتشكل آثار تغير المناخ -- من ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط التساقطات، وارتفاع منسوب مياه البحر، والكوارث الجوية التي أصبحت أكثر شيوعا -- خطرا على الصحة، والزراعة والغذاء وإمدادات المياه؛ مما يهدد المكاسب الأخيرة في مجال مكافحة الفقر والجوع وعدم المساواة، فضلا عن حياة ومعايش مليارات الأشخاص في البلدان النامية[٢].

### ١.١ الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ

يعتبر اتفاق باريس ٢٠١٥، الذي اعتمد في باريس في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥، آخر خطوة في تطور جهود الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ، وقد بنى على العمل الذي أجري طيلة سنوات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويرسم اتفاق باريس مسارا جديدا للجهود الدولية في مجال محاربة تغير المناخ.

[١] http://www.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/syr/en/mains1.html
[٢] http://data.worldbank.org/topic/climate-change

ويسعى الاتفاق إلى تسريع وتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لتحقيق نمو منخفض ومستدام للكربون في المستقبل. ويهدف بالأساس إلى تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ عن طريق الحفاظ على ارتفاع الحرارة العالمية خلال هذا القرن بأقل من درجتين (٢) مئويتين، فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وإلى مواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة بأكثر من ١,٥ درجة مئوية. ويهدف الاتفاق أيضا إلى تعزيز قدرة الدول على التعامل مع آثار تغير المناخ[٣].

وسيدخل اتفاق باريس حيز التنفيذ في ٤ نوفمبر ٢٠١٦، أي ثلاثين يوما بعد تاريخ إيداع ٥٥ طرفا في الاتفاقية، والذين يمثلون ما يعادل بـ ٥٥٪ على الأقل من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة، صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام لدى الوديع[٤].

في ما يلي، سنناقش ونسلط الضوء على بعض الآثار الاقتصادية لتغير المناخ ووضعية الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية إزاء غازات الدفيئة، الأداء البيئي والمخاطر المناخية.

## ٢. الآثار الاقتصادية لتغير المناخ

تبلغ كلفة الضرر الناجم عن تغير المناخ على مستوى العالم ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (ميندلسون ٢٠٠٩). ويمكن أن تختلف هذه الكلفة بشكل كبير على المستويين الإقليمي والقطري، فتغير المناخ يؤثر على الدول الفقيرة أكثر من الدول الغنية. ويتسبب تغير المناخ في أضرار للزراعة أكثر من باقي القطاعات الاقتصادية. حيث يتوقع أن يخفض ارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة النمو بـ ١,١ نقطة مئوية في البلدان الفقيرة (ديل وآخرون، ٢٠٠٨). وفي إفريقيا جنوب الصحراء، حيث توجد ١٩ دولة عضو في البنك الإسلامي للتنمية، فإن ارتفاع الحرارة بدرجة مئوية واحدة يتسبب في إنخفاض يخفض معدل النمو الاقتصادي بـ ١,٩ نقطة مئوية. ويقدم الجدول أدناه تقديرات دراسات مختلفة للخسارة الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ على المستوى العالمي:

| الدراسة | التحذير | التأثير (%على الناتج المحلي الإجمالي) |
|---|---|---|
| ماندلسن، شليسينغر، موريسون وأندرونوفا (2000) | 2,0 درجة مئوية بحلول 2060 | أثر تراكمي لخسارة 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2060 |
| ماندلسن، شليسينغر وويليامز (2000) | 2,5 درجة مئوية بحلول 2100 | كلفة تأثير السوق التراكمية لا تتجاوز 0,1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2100 |
| ستيرن (2006) | السيناريو الأساسي لبين 2,4% و 5,8% درجة مئوية بحلول 2100 | معدل خسارة يبلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنة خلال القرنين المقبلين |
| الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التقييم الخامس (2014) | تقريبا 2,0 درجة مئوية | خسارة 0,2% و -2,0% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة |

المصدر: وايد و جينينز (2016)، شرودرز.
http://www.schroders.com/en/us/institutional/insights/economic-views3/the-impact-of-climate-change-on-the-global-economy

وتعتبر الزراعة والموارد البيئية المصدر الرئيسي لمعيشة الفقراء، وهذه الموارد هي الأكثر تأثرا بتغير المناخ. فنمو الزراعة يمكن أن ينخفض بـ ١,٨٪ بسبب ارتفاع تراكمي للحرارة على مدى عشر سنوات (ديل والآخرون، ٢٠٠٨). وتشير نتائج دراسات إلى أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى خسائر في المحصول العالمي قد تبلغ ٥٪ في ٢٠٣٠ و٣٠٪ في ٢٠٨٠، حتى مع السلوكيات التكيفية مثل الممارسات الزراعية والمحاصيل المتغيرة، والمزيد من الري، والابتكار في المحاصيل ذات العائد العالي (بيوالد والآخرون، ٢٠١٦؛ هافليك والآخرون، ٢٠١٦). ووجدت دراسة لـ ١٥ دولة نامية في مناطق مختلفة أن ارتفاع الأسعار بسبب المناخ يزيد من الفقر المدقع بـ ١,٨ نقطة مئوية (هيرتل، بورك ولوبيل ٢٠١٠). أما بالنسبة لفقراء الريف، فإذا رافق صدمات الإنتاج ارتفاع في الأسعار، فإن العمال الزراعيين والفلاحين يمكن أن يستفيدوا من أجرة ومداخيل أعلى (جاكوبي، راباسا وسكوفياس، ٢٠١٤).

ويقدم تقرير للبنك الدولي (٢٠١٥) بعنوان "صدمات الإنتاج: تدبير آثار التغير المناخي على الفقر" أفكارا حول علاقة التغير المناخي بالفقر. وحذر التقرير، أنه في حالة عدم اتخاذ إجراءات، فإن التغير المناخي يمكن أن يتسبب في فقر ١٠٠ مليون شخص إضافي بحلول ٢٠٣٠.

وحسب منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٣)، فإن الآثار المناخية يمكن أن تزيد من عبء الإسهال إلى غاية ١٠٪ بحلول ٢٠٣٠ في بعض المناطق. ويتوقع حدوث ما يقدر بـ ٤٨,٠٠٠ حالة وفاة في صفوف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة نتيجة أمراض الإسهال بحلول ٢٠٣٠ (هايلز والآخرون، ٢٠١٤).

## ٣. وضعية الدول الأعضاء إزاء الغازات الدفيئة

تحمل الغازات الدفيئة إنحباس الحرارة في الغلاف الجوي. وأهم مصادر انبعاثات غازات الدفيئة هي (أ) )انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، (ب) انبعاثات غاز الميثان، (ج) انبعاثات أكسيد ثنائي النتروجين، وانبعاثات غازات أخرى تعرف باسم الهيدروفلوروكربونات(HFC) والهيدروكربونات المشبعة بالفلور (PFC)، وسادس فلوريد الكبريت ((SF٦. وحسب وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية[٥] عام ٢٠١٤، فإن ثاني أكسيد الكربون مسؤول عن ٨١٪ من

[٣] http://unfccc.int/paris_agreement/items/9485.php
[٤] نفس المصدر
[٥] https://www.epa.gov/ghgemissions/global-greenhouse-gas-emissions-data

**الشكل رقم 2 : انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد سنة 2011 (طن متري)**

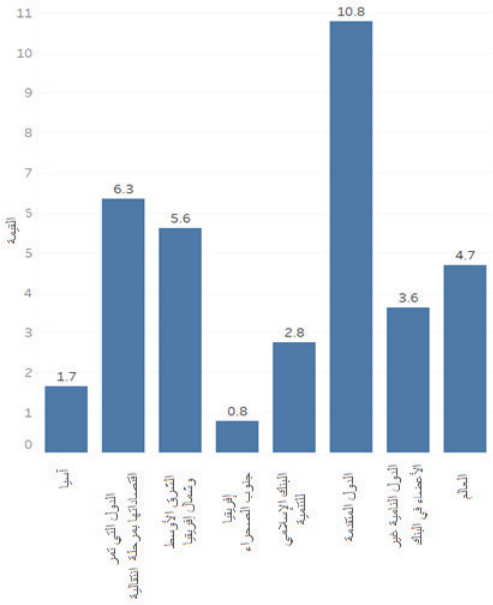


المصدر: مؤشرات التنمية للبنك الدولي 2016

غازات الدفيئة، والميثان بنسبة ١١٪، وأكسيد ثنائي النتروجين بنسبة ٦٪، والغازات الأخرى بنسبة ١٪. وينقسم ثاني أكسيد الكربون إلى أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري والعمليات الصناعية وأكسيد الكربون من الغابات والاستخدامات الأخرى للأراضي. وتعتبر الصين والولايات المتحدة الأمريكية المصدرين الرئيسيين لثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود الأحفوري والعمليات الصناعية. وكما يبين الشكل ٢، فإن الدول المتقدمة والدول النامية غير الأعضاء في البنك هي المسؤولة عن أكبر حصة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، بينما دول إفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في البنك لديها أقل نسبة انبعاثات للفرد. وفي المتوسط، فإن الدول الأعضاء في البنك تعتبر مصدر أدنى حصة من ثاني أكسيد الكربون، حيث إنها مسؤولة عن ١٢٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم.

غير أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول الأعضاء السبع والخمسين واصلت ارتفاعها وتضاعفت ثلاث مرات من ١,٤٤٠ ألف كيلو طن في ١٩٩٠ إلى ٤,٢٦٧ ألف كيلو طن في ٢٠١١، بنسبة نمو قدرها ١٩٦ في المائة، تمثل ١٢ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم. ومن حيث نصيب الفرد، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول الأعضاء من المتوسط ١,٥ طن متري للفرد الواحد إلى ٢,٧ طن متري. وإقليميا، أصدرت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ٦١ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتراكمة في الدول الأعضاء (أو ٧,٥ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية)، تليها الدول الأسيوية الأعضاء بـ ٢٤ في المائة، والدول الأعضاء التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بـ١١ في المائة، ودول إفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في البنك بـ ٣,٦ في المائة.

وتنجم انبعاثات غاز الميثان عن إنتاج الميثان الصناعي والغازات الناتجة عن الأنشطة الزراعية. وبلغت انبعاثات الميثان التراكمية في الدول الأعضاء ١,٤٧٤ ألف كيلوطن في عام ٢٠١١، حيث انتقلت من ٩٦٨ ألف كيلوطن في ١٩٩٠، بنسبة نمو قدرها ٥٢ في المائة. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا أكبر مناطق انبعاث غاز الميثان وهو ما يمثل على التوالي ٧,١ في المائة و ٦,٩ في المائة من الإجمالي العالمي في ٢٠١١. ويبقى متوسط الدول الأعضاءالبنك الإسلامي للتنمية أقل بكثير من المتوسط العالمي لانبعاثات الميثان للفرد الواحد. وتصدر الدول الأعضاء في إفريقيا جنوب الصحراء وذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية غاز الميثان بنسبة أقل من المجموعات الإقليمية الأخرى كما هو مبين في الشكل (٣).

تنتج انبعاثات أكسيد ثنائي النتروجين عن حرق الكتلة الحيوية الزراعية، وعن الأنشطة الصناعية، وإدارة الثروة الحيوانية. وتظل جزيئات ثنائي النتروجين في الجو لمدة متوسطها ١١٤ عاما قبل أن يتم إزالتها عن طريق بالوعة أو تدميرها من خلال تفاعلات كيميائية. ويصل تأثير رطل واحد من أكسيد ثنائي النتروجين على ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي ما يقارب ٣٠٠ مرة مقارنة مع رطل واحد من ثاني أكسيد الكربون[٦]. وارتفعت انبعاثات أكسيد ثنائي النتروجين في الدول الأعضاء إلى ٤٩٠ مليون طن متري (ما يعادل ثاني أكسيد الكربون) في عام ٢٠١١ من ٣٧٣ مليون طن متري (ما يعادل ثاني أكسيد الكربون) في عام ١٩٩٠، بنسبة نمو تقدر بـ ٣١,٢ في المائة. وتمثل مجموع انبعاثات أكسيد ثنائي النتروجين في الدول الأعضاء

**الشكل 3 : انبعاثات غاز الميثان للفرد (ما يعادل طن متري لثاني أكسيد الكربون)**

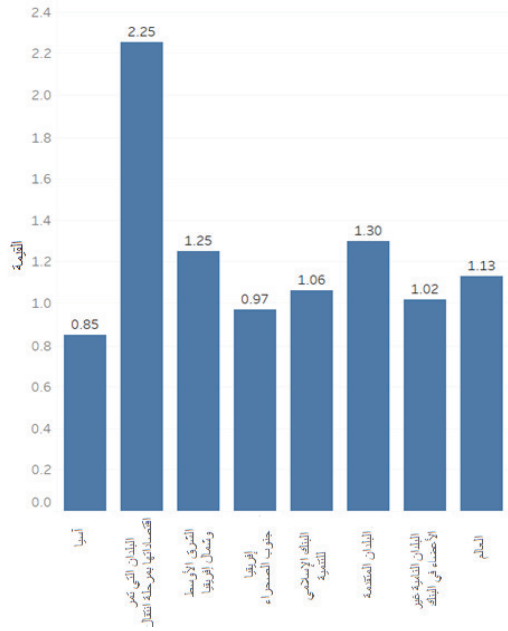


المصدر: مؤشرات التنمية للبنك الدولي 2016

[٦] http://www3.epa.gov/climatechange/ghgemissions/gases/n2o.html

**الشكل 4: انبعاثات أكسيد ثنائي النتروجين للفرد سنة 2011 (ما يعادل طن متري لثاني أكسيد الكربون)**

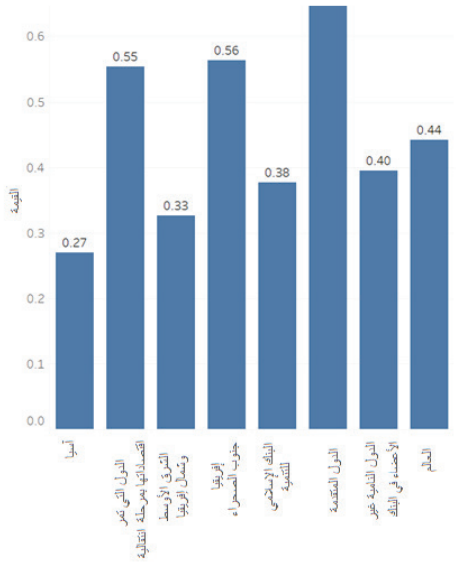


**المصدر: مؤشرات التنمية للبنك الدولي 2016**

في عام ٢٠١١، ١٧ في المائة من الإجمالي العالمي. وفيما يتعلق بالمناطق، تسببت الدول الأعضاء في كل من آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء في أكبر حصة، حيث بلغت ٣٣ في المائة لكل منهما (لمجموع الدول الأعضاء)، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة ٢٦ في المائة، ومنطقة الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بـ ٨ في المائة. ومن بين مناطق البنك الإسلامي للتنمية ومن حيث نصيب الفرد من الانبعاثات، فإن الدول الأعضاء في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لديها أعلى نسبة انبعاثات، والدول الأعضاء في آسيا لديها أقل نسبة انبعاثات كما هو مبين في الشكل (٤).

ارتفع إجمالي الانبعاثات للغازات الأخرى (هيدرو فلورو كربون، هيدروكربون مشبع بالفلور، فلوريد الهيدروجين ٦) للدول الأعضاء السبع وخمسين بـ ٣٩ في المائة من ٢٢ مليون طن متري في ١٩٩٠ إلى ٣٠ مليون طن متري في ٢٠١١. أما بالنسبة للمناطق ذات أعلى انبعاثات لهيدرو فلورو كربون، وهيدروكربون مشبع بالفلور وفلوريد الهيدروجين ٦ في ٢٠١١ فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتقدر المجموعة بـ ٢٢ مليون طن متري (أو ٧٣ في المائة من مجموع الدول الأعضاء)، وآسيا بـ ٣,٩ مليون طن متري (أو ١٣ في المائة من مجموع الدول الأعضاء)، والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بـ ٢,٥ مليون طن متري (٨,٢ في المائة من مجموع الدول الأعضاء)، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء بـ ١,٧ مليون طن متري (٥,٧ في المائة من مجموع الدول الأعضاء).

## ٤. مؤشرات الأداء البيئي و خطر المناخ

في هذا القسم، سنحلل وضع عدد من البلدان الأعضاء فيما يخص مؤشر الأداء البيئي ومؤشر خطر المناخ العالمي. وقد تم تطوير مؤشر الأداء البيئي من قبل جامعة يال لتقييم أداء البلدان في حماية الصحة البيئية والنظام البيئي. ومن جهة أخرى، تم تطوير مؤشر خطر المناخ العالمي من قبل جورمانواتش لتقييم درجة تعرض البلدان للظواهر الجوية بالغة الشدة.

### ٤.١ مؤشر الأداء البيئي

يصنف مؤشر الأداء البيئي أداء البلدان حسب القضايا البيئية ذات الأولوية العالية: حماية صحة الإنسان (والمعروفة أيضا بالصحة البيئية) والحفاظ على النظم البيئية. وينقسم هذان المجالان إلى تسع فئات موضوعية. والفئات الموضوعية للصحة البيئية هي الآثار الصحية، جودة الهواء، والمياه والصرف الصحي. أما بالنسبة للفئات الموضوعية للنظام البيئي فهي موارد المياه، الزراعة، الغابات، مصائد الأسماك، التنوع الأحيائي والموائل، والمناخ والطاقة. وتستعمل المؤشرات العشرون لتحديد نتيجة الفئة، ثم تحسب نتائج مؤشر الأداء البيئي لتعكس الأداء العام للبلدان في هذه الفئات التسع.

وكما هو مبين في الشكل ٥، فإن أذربيجان وتونس وألبانيا وماليزيا والمغرب توجد ضمن أفضل الدول الأعضاء أداء في مؤشر الأداء البيئي العام. وإقليميا، تتفوق الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على باقي المناطق، وتليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ثم آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء. كما أن الدول الأعضاء المصدرة للنفط أداؤها أفضل من الدول الأعضاء غير المصدرة للنفط في مؤشر الأداء البيئي.

يقارن الشكل ٦ تجمعات الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية بالعالم. ويظهر بأن أداء الدول الأعضاء في البنك أقل من أداء الدول النامية غير الأعضاء في البنك. كما يوضح بأن الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تتفوق على العالم وعلى الدول النامية غير الأعضاء في البنك، ولكنها تتخلف قليلا عن الدول المتقدمة في مجال حماية الإنسان والنظام الأحيائي. ويبين أيضا أن الدول الأعضاء من المنطقة الأسيوية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء متأخرة عن المعدل العالمي. وتحتاج الدول الأعضاء من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى بذل جهود أكبر لتحسين حمايتها للإنسان وللنظام الأحيائي.

### ٤.٢ مؤشر خطر المناخ العالمي

يقيم مؤشر خطر المناخ العالمي درجة معاناة الدول من الظواهر الجوية المسببة للخسائر مثل العواصف والفيضانات وموجات الحرارة. ويقيس الأضرار المباشرة للظواهر الجوية بالغة الشدة ويحذر الدول مسبقا للاستعداد لمثل هذه الأحداث في المستقبل.

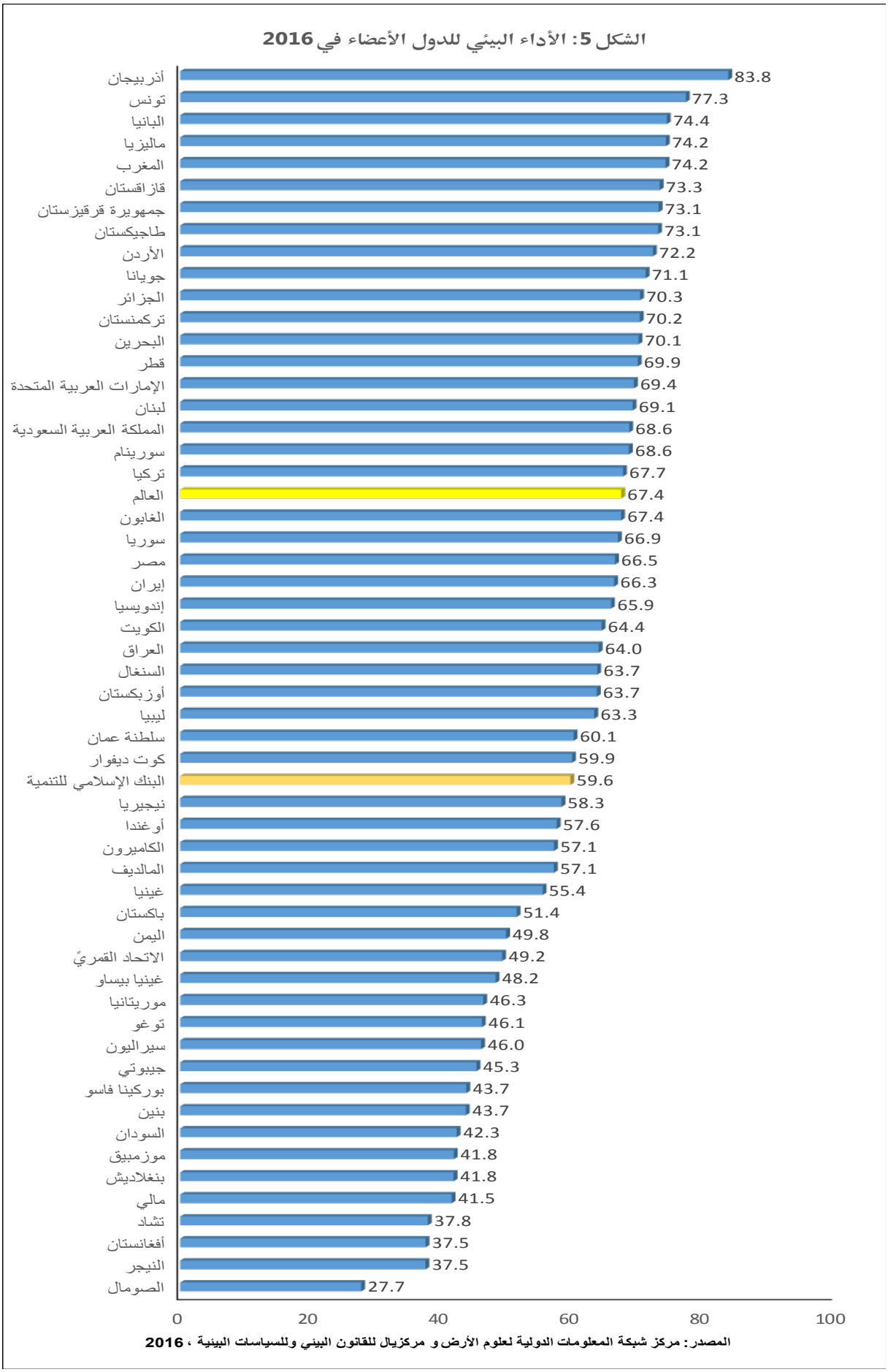


**المصدر: مركز شبكة المعلومات الدولية لعلوم الأرض و مركزيال للقانون البيني وللسياسات البينية ، 2016**

**الشكل 7: مؤشر خطر المناخ العالمي سنة 2014**
**(المؤشر المتداني يشير إلى خطر كبير)**

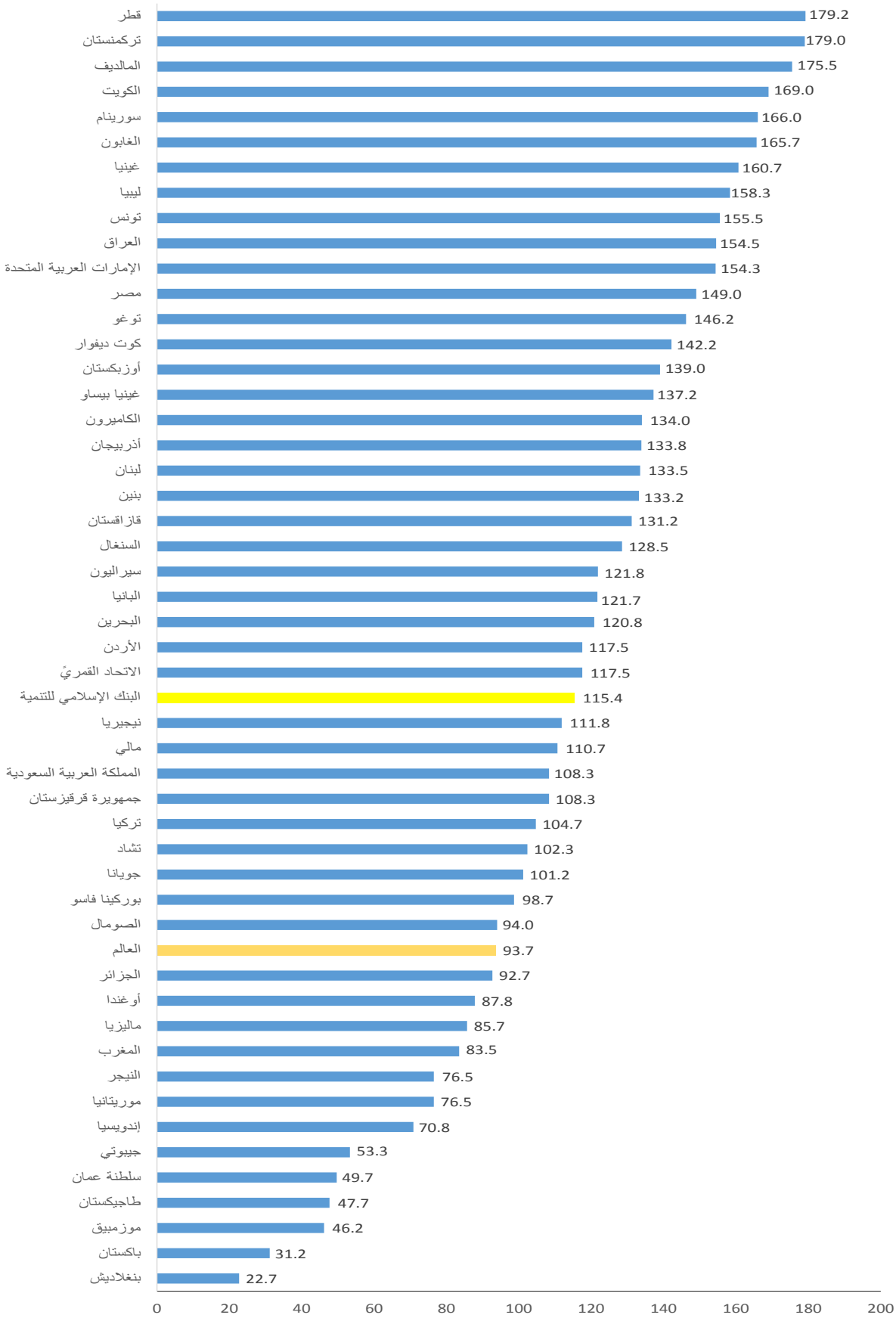

**الشكل 6: مؤشر الأداء البيئي**

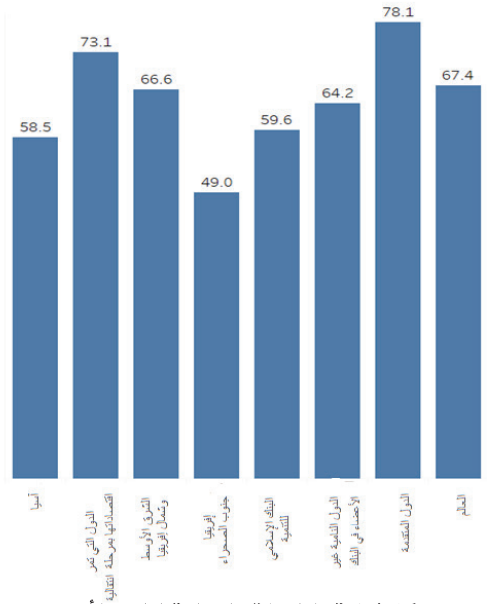


**المصدر: مركز شبكة المعلومات الدولية لعلوم الأرض ومركز يال للقانون البيئي والسياسات البيئية، 2016**

ويُحسب المؤشر، الذي طورته جورمنواتش، باستعمال المؤشرات التالية: عدد الوفيات، عدد الوفيات لـ ١٠٠,٠٠٠ من السكان، مجموع الخسائر بالدولار الأمريكي مقيسة بتعادل القوة الشرائية والخسائر لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ إجمالي الخسائر العالمية نتيجة الظواهر الجوية بالغة الشدة ٢,٩٧ تريليون دولار خلال الفترة ٢٠١٤-١٩٩٥. ولا يحتسب مؤشر الخطر البيئي العالمي ظواهر مثل ارتفاع مستوى البحر، ذوبان الأنهار الجليدية أو زيادة حمضية أو دفء البحار. كما أنه لا يقيس قابلية التأثر بتغير المناخ، ولا يمكن استعماله للإسقاطات الخطية لآثار المناخ المستقبلية للدول.

ويصنف تقرير مؤشر خطر المناخ العالمي لسنة ٢٠١٦ بنغلادش وباكستان ضمن الدول العشر الأول التي تعرضت لأعلى الخسائر نسبيا في الفترة ٢٠١٤-١٩٩٥. ويشير إلى أن أفغانستان وباكستان من ضمن الدول العشر الأول التي عانت من خسائر نتيجة ظواهر جوية بالغة الشدة. وخسرت بنغلادش وباكستان ٠,٩٪ و٠,٧٪ من ناتجهما المحلي الإجمالي، على التوالي، خلال الفترة ٢٠١٤-١٩٩٥[٧]. وإقليميا، تواجه طاجيكستان في منطقة الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وعمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والموزمبيق في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أشد الأخطار المناخية بسبب الظواهر الطبيعية بالغة الشدة. ويبين الشكل ٧ درجة التعرض للتغير المناخي في جميع الدول الأعضاء، حيث تشير النتائج الدنيا إلى خطر مناخي كبير.

على المستوى العالمي، التعرض للظواهر الجوية بالغة الشدة في الدول الأعضاء في البنك أقل من المعدل العالمي ومن معدل

[٧] جورمنواتش، https://germanwatch.org/fr/download/13503.pdf

**الشكل 8: مؤشر خطر المناخ سنة 2014**
**(المؤشر المنخفض يدل على خطر كبير)**

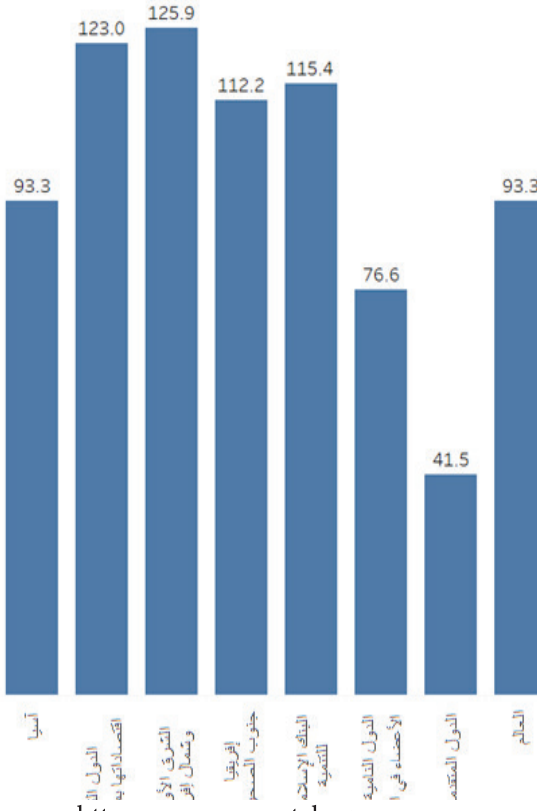


**المصدر: جورمانواتش،** https://germanwatch.org/fr/download/13503.pdf

الدول النامية والدول المتقدمة غير الأعضاء في البنك. وفي المجمل، فإن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أقل عرضة للجو الشديد القسوة بينما تعتبر الدول الأسيوية الأعضاء الأكثر عرضة كما هو موضح في الشكل ٨.

## ٥. الخطوات التالية

تغير المناخ أمر واقع يتجلى في أشكال مختلفة بما في ذلك موجات الحرارة المتكررة، كوارث طبيعية، فيضانات، جفاف، أمراض معدية، محاصيل زراعية ضعيفة وانعدام الأمن الغذائي. ويمكن لهذه الظواهر أن تقوض المكاسب التي تحققت على مدى سنوات في مجال الحد من الفقر والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الدول الأعضاء. ويفتتح اتفاق باريس التاريخي، الذي جمع جميع الدول على قضية مشتركة على أساس مسؤولياتهم الماضية والحالية والمستقبلية، عهدا جديدا في مكافحة تغير المناخ وتعبئة الاستثمارات نحو مستقبل قليل الكربون، مرن ومستدام. واتفق المجتمع الدولي على الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بأقل بكثير من درجتين (٢) مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وهي خطوة جاءت في الوقت المناسب للمضي نحو مسار نمو أكثر أمانا.

في ٢٠١٥، وضعت الدول إجراءات المناخ لما بعد عام ٢٠٢٠ للحد من انبعاثات غازات الدفيئة المعروفة باسم المساهمات المقررة المحددة وطنيا بموجب الاتفاق الدولي الجديد. ويتطلب تنفيذ المساهمات المقررة المحددة وطنيا موارد مالية ضخمة. وعلى الرغم من وجود مصادر متعددة لتمويل تغير المناخ بما في ذلك الصناديق العالمية ومشاركة القطاع الخاص والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، تظل فجوة الموارد تحتاج إلى معالجة. ويعتبر دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف حاسما للغاية، فهي تستجيب لطلبات دولها الأعضاء المتزايدة بشأن قضايا تغير المناخ من خلال تعبئة موارد مالية جديدة وتعزيز مرافق مساعدتها الفنية في هذا السياق. وعلاوة على ذلك، يتطلب جدول أعمال تغير المناخ، كما اعتمد في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ التاريخي في باريس، تعاونا عالميا غير مسبوق بين جميع الأطراف المعنية، والسرعة القياسية التي دخل بها اتفاق باريس حيز التنفيذ في أقل من سنة، هي في الواقع إشارة إيجابية واعدة جدا في هذا الصدد. ونفس الشيء فيما يتعلق بتوفير الدول المتقدمة لـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا على النحو المبين في مقررات اتفاق باريس سيشكل قوة حاسمة في التصدي لقضايا تغير المناخ في الوقت المناسب.

ونظرا لسنوات خبرتها العديدة وخدماتها في مجال تعزيز القطاع المالي الإسلامي، يمكن لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية – رائدة التمويل الإسلامي منذ عام ١٩٧٥ أن تساهم بشكل ملحوظ في التصدي لتغير المناخ من خلال برامجها ومبادراتها المختلفة بما في ذلك الصكوك (لجمع الأموال من الأسواق الدولية) وبرنامج الربط العكسي (لتنمية القدرات). فمن خلال تعزيز الصكوك الخضراء، مثلا، يمكن للبنك تشجيع تعبئة موارد إضافية لتمويل تغير المناخ، وبالتالي تشجيع الاستثمار المسؤول اجتماعيا، الذي حظي باهتمام مستثمرين مختلفين في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة.

وباستخدام طرق تمويلها الإسلامية المؤكدة الأخرى، ستعمل مجموعة البنك بشكل وثيق مع المؤسسات الشريكة لدعم الدول الأعضاء لتنفيذ خطط عملها خاصة في المجالات الاستراتيجية لتمويل أنشطة التخفيف والتكيف التي تهدف إلى الحد من خطر تغير المناخ على اقتصاداتها. ومؤخرا، في عام ٢٠١٤، أطلق البنك، على سبيل المثال، مبادرته "الطاقة المتجددة للحد من الفقر"، واعتمد سياسة جديدة للطاقة، تدعو إلى الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة. ويوضح التزام شراكة البنك مع حكومة المغرب على تكييف الزراعة الإفريقية (AAA) رغبته في الرفع من استثماراته في مجال تكييف الزراعة مع تغير المناخ.

ورغم أن انبعاثات غازات الدفيئة للفرد الواحد في الدول الأعضاء في البنك أقل من بقية دول العالم، إلا أن هذا الأمر للأسف لم يترجم إلى تعرض أقل لخطر تغير المناخ، مما يضطر العديد من هذه الدول إلى تحمل مزيد من الأعباء لإدارة آثار تغير المناخ على اقتصاداتها وسلامة مواطنيها. وكما هو واضح في أداء الدول الأعضاء حسب المؤشرين – مؤشر الأداء البيئي ومؤشر خطر المناخ العالمي – هناك اختلافات إقليمية من حيث حماية البيئة الصحية والنظام الأحيائي وكذلك في درجة التعرض لأحداث الطقس بالغة الشدة. ولهذا، فمن المهم تحديد أفضل الممارسات في الدول الأعضاء الناجحة التي يمكن تكرارها في دول أعضاء أخرى. وهنا تظهر فائدة برنامج الربط العكسي للبنك (آلية تعاون ثلاثية) لنقل المعارف وتحفيز تنمية قدرات الدول الأعضاء في جميع المجالات بما في ذلك تطوير حلول مبتكرة لتغير المناخ.

# نبذة عن

# البنك الإسلاميّ للتنمية

**إنشاؤه:**

البنك الإسلاميّ للتنمية مؤسسة ماليّة دوليّة أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974م بمدينة جدّة. (المملكة العربية السعودية). وعُقِد الاجتماع الافتتاحيّ لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975م). وبدأ البنك أنشطته رسميّاً في 15 شوّال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

**رؤيته:**

يتطلّع البنك الإسلاميّ للتنمية إلى أن يكون، قبل سنة 1440هـ، بنكاً إنمائيّاً عالميَّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، ساهم إلى حدّ كبير في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

**رسالته:**

تكمن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

**أعضاؤه:**

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشَّح لذلك عضواً في منظمة التعاون الإسلاميّ )منظمة المؤتمر الإسلاميّ سابقاً(، ويسدِّدَ القسطَ الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك، ويقبلَ ما قد يقرِّره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

**رأسماله:**

وافق مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية– في اجتماعه السنويّ الثامن والثلاثين (38)– على قرار الزيادة العامّة الخامسة في رأس المال. وبموجِب هذا القرار، رُفِع رأس المال المصرَّح به إلى 100 مليار دينار إسلاميّ، ورأس المال المكتتب فيه (المتاح للاكتتاب فيه) إلى 50 مليار دينار إسلاميّ. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقدا) من الزيادة العامّة الرابعة في رأس المال. وفي نهاية سنة 1436هـ، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 92 مليار دينار إسلاميّ.

**مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية:**

تتألف مجموعة البنك من خمسة كيانات هي: البنك الإسلاميّ للتنمية والمعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ والمؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة.

**مقرّه ومكاتبه الإقليمية والقُطريّة:**

يتّخذ البنك مدينة جدّة (بالمملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله أربعة مكاتب إقليمية في الرباط (عاصمة المملكة المغربية) وكوالالمبور (عاصمة ماليزيا) وألمآتي (إحدى مدن قازاقستان) وداكار (عاصمة السنغال)، ومكاتب قُطريّة في تركيا (أنقرة وإسطنبول) وإندونيسيا ونيجيريا.

**سنته المالية:**

كانت سنة البنك المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها ستتحول، ابتداء من 01 يناير 2016 م، إلى السنة الهجرية الشمسية التي تبدأ يوم 11 الجدي (الموافق 01 يناير) وتنتهي يوم 10 الجدي (الموافق 31 ديسمبر من كل سنة).

**وحدته الحسابية:**

وحدة البنك الحسابية هي الدينار الإسلاميّ، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدوليّ.

**اللغة:**

العربية هي اللغة الرسمية في البنك. أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما لغتان للعمل.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية
٨١١١ شارع الملك خالد – حي النزلة اليمانية – الوحدة رقم ١
جدة ٢٢٣٣٢ – ٢٤٤٤ – المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠ ٦٣٦١٤٠٠ ١٢ (٩٦٦+) | فاكس: ٦٣٦٦٨٧١ ١٢ (٩٦٦+) | البريد الإلكتروني: www.idbarchives@isdb.org | الموقع: www.isdb.org